

هل تتعايش المالية الإسلامية مع المالية التقليدية؟ دراسة حالتين تطبيقيتين:
بنك تقليدي عمومي(جزائري)/بنك تقليدي خاص (أجنبي).

Do Islamic finance coexist with traditional finance? Two practical cases:

Public Traditional Bank (Algeria) / Private Traditional Bank (Foreign).

إيبو أمينة¹

¹جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، aminaibbou@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/05/12

تاريخ الاستلام: 2025/04/12

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع وآفاق التعايش بين البنوك الإسلامية والتقليدية مع إبراز الدور الفعال للبنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، وقد خلصت نتائج الدراسة أن نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية مرهون بتوفير مجموعة من المتطلبات الضرورية الخارجية والداخلية، على غرار الوضع الاقتصادي للبلد، إصدار قانون كامل وشامل خاص بالصيرفة الإسلامية، تطوير الموارد البشرية والاستثمار في التكوين لفهم طبيعة العمل البنكي الإسلامي وضوابطه الشرعية وأخيرا تكريس إرادة حقيقية من جميع الأطراف سواء: الحكومات، وسائل الإعلام، السلطات النقدية والمالية، المؤسسات الاستثمارية، الشركات والمدخرين عن طريق توفير المناخ الملائم لنمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية، الصناعة المالية الإسلامية، معاملات مالية إسلامية.

تصنيف JEL: G21, G23, G28

Abstract :

This study aims to assess the current state and future prospects of coexistence between Islamic and conventional banks, highlighting the active role of Islamic banks in achieving financial stability. The study concludes that the success of Islamic windows within conventional banks depends on the availability of several essential internal and external requirements. These include the economic situation of the country, the issuance of a comprehensive and dedicated law for Islamic banking, the development of human resources, and investment in training to understand the nature of Islamic banking operations and their Shariah-compliant regulations. Finally, the study emphasizes the need for a genuine commitment from all stakeholders—governments, media, monetary and financial authorities, investment institutions, companies, and savers—by creating a favorable environment for the growth and development of the Islamic finance industry.

Keywords: Islamic banking, Islamic windows, Islamic financial industry, Islamic financial transactions.

Jel Classification Codes : G21, G23, G28

¹ المؤلف المرسل: إيبو أمينة، الإيميل: aminaibbou@gmail.com

مقدمة

يقوم الإسلام على الشريعة والتي تهدف إلى تنظيم جميع جوانب الحياة البشرية، بما في ذلك تلك التي تؤثر على الاقتصاد والمالية.

أزمة 2007-2008 كشفت عن الحاجة إلى قيام مالية مختلفة وذلك بتوجيه الموارد المالية إلى أنشطة حقيقية وقانونية. كما شهدت المعاملات المصرفية الإسلامية نجاحا وانتشارا واسعا في مختلف دول العالم نظرا لحاجتها لاستقطاب شريحة من الزبائن تعزف اراديا عن استهلاك المنتجات المالية التقليدية. مما أدى إلى بروز ظاهرة تحول العديد من البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية لتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب خدماتها المصرفية التقليدية.

قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية ابتداء من سنة 1990، بعد أشهر قليلة من إقرار قانون النقد والقرض 90-10 الذي سمح للقطاع الخاص والأجنبي بولوج مجال البنوك التجارية وإنشاء بنوك إسلامية في الجزائر ووصولاً إلى الترخيص بفتح النوافذ الإسلامية، أين اعتبرت الجزائر من الدول السبّاقة الاعتماد هذا نوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار، إلا إن تبني نصوص تنظيم الصيرفة الإسلامية حقيقة عرف تأخراً كبيراً في الجزائر ولم يشهد المبادرة الرسمية في هذا المجال إلا في سنة 2018 المتمثل في النظام الملغي 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية.

من واقع التعايش بين البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، انه كان لزاماً على الدولة مساندة هذا التطور بإنشاء وخلق بما يعرف بالنوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية لتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال إصدار قانون 20-02، من جهة استجابة لرغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية. ومن جهة أخرى تحقيق أهداف تجارية من خلال بيع منتجات إسلامية جنباً إلى جنب مع منتجاتها التقليدية، العمل على تعبئة المدخرات المالية، امتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية وتنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني في ظل تدبب أسعار المحروقات.

غير أن هذه النوافذ الإسلامية تواجهها العديد من العوائق والتحديات التي تحد من تطورها في الجزائر مما يستدعي توضيح المتطلبات الواجب توفرها في البيئة الجزائرية لتعزيز دورها في تمويل الاستثمار الإسلامي في ظل القيود التي تعترض تنمية وتطور هذه الصناعة الإسلامية. كما أن نجاحها مرتبط بتوفير تنظيم إداري، قانوني، شرعي ومالي مؤهل مما يسمح بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي ويساعد في زيادة انتشار النوافذ الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تشترك فيها العديد من البنوك التقليدية.

وبناء على ما سبق ذكره يكمن لنا صياغة السؤال الرئيسي للموضوع كما يلي:

فيما يتمثل واقع وآفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر؟

وهذا التساؤل الرئيسي بدوره يقودنا لمجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ فيما تتمثل طبيعة العلاقة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي في الجزائر؟
- ✓ كيف يتم تعزيز العمل البنكي الإسلامي داخل البنوك التقليدية عبر النوافذ الإسلامية؟ وما هي أهم متطلبات جناح النوافذ الإسلامية؟
- ✓ هل توجد علاقة بين توافر المتطلبات القانونية، الشرعية، الإدارية والتنظيمية ونجاح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية؟

الفرضيات: وللإجابة على التساؤلات السابقة ارتأينا إلى صياغة الفرضيات التالية:

- لا يوجد اختلاف في طبيعة العلاقة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي للبنوك في الجزائر.
- يتم تعزيز العمل البنكي الإسلامي داخل البنوك التقليدية من خلال استغلال الفرص الإيجابية وإيجاد حلول للمعوقات السلبية والوقوف على أهم العقبات والتحديات التي تحول دون تطبيق المعاملات البنكية الإسلامية في البنوك التقليدية.
- يساهم توفر الإطار القانوني، الشرعي والإداري في نجاح وزيادة انتشار النوافذ الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تشترك فيها العديد من البنوك التقليدية.

أهمية وأهداف الدراسة:

- تظهر الدراسة الوقوف على واقع وأفاق التعاون بين المالية الإسلامية والمالية التقليدية.
- التعرف على كيفية تحول البنوك العمومية الجزائرية للعمل المصرفي الإسلامي عبر فتح نوافذ إسلامية.

1. تعريف المالية التقليدية وأسس عملها:

تعريف المالية التقليدية: وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو: "مؤسسة تعمل كوسيط ما بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال الغرض منها: الاستثمار أو التشغيل أو كالأهـما"، أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول و ذائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته عما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء

المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".

2.1. أسس عملها: كما تقوم البنوك التقليدية على مجموعة من الأسس التي تحكم أنشطتها وتحدد طبيعة عملها، وتتمثل هذه الأسس فيما يلي:

سلعية النقود: يقوم التعامل البنكي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها حيث تقوم البنوك التقليدية بالتعامل بالنقود ذاتها بيعة وشراء وذلك من خلال إصدار مجموعه من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار فائدة منخفضة ومن ثم تقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقرضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.

تجميع الودائع والمدخرات استنادا إلى قاعدة الدائنية والمديونية: إن جوهر عمل البنوك التقليدية يكمن في قيامها بتلقي الودائع بمختلف أنواعها والتي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن، ومن ثم تقوم باستخدام هذه الودائع لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة، وتعتبر وظيفة منح الائتمان أهم وأخطر وظائف البنوك التقليدية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها كقروض ليست ملكا لها بل هي أموال مودعين، لذلك تقوم إدارة المصارف التقليدية برسم سياسة ائتمانية بما يحقق لها حسن وسالمة استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق عائد مناسب.

الفائدة: تعرف الفائدة البنكية على أنها العائد الذي تحصل عليه المصارف عند دمج القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات وبالتالي تعتبر إيرادا، وهو أيضا ما يحصل عليه المودعون والمدخرون مقابل مدخراتهم، وبالتالي فإن سعر الفائدة يعتبر تكلفة بالنسبة للبنك عندما يدفع الفوائد على الودائع المصرفية، وبهذا يتمثل العائد الرئيسي للبنوك التقليدية في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

التنوع المالي: تحصل المصارف التقليدية على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين، وتقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين. كما أضافت في ظل العولمة إلى أنشطتها المشتقات المالية والولوج إلى الأسواق المالية. تهدف البنوك التقليدية من وراء القيام بعملية التنوع تحقيق عدة مزايا منها: التحكم والسيطرة على المخاطر وكذلك تحسين معدلات الإقراض والاقتراض وذلك بتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر.

2. تعريف المالية الإسلامية وأسس عملها: تعني المالية الإسلامية، بحكم تعريفه، "مجموعة من الأنشطة المالية والتجارية التي تقوم بها الجهات الفاعلة البنكية والمالية الإسلامية والتقليدية على أساس منتظم مثل جمع الأموال، منح القروض، إدارة وسائل الدفع والمساعدة وما إلى ذلك....، مجموعة من الخدمات المالية الإسلامية أي بمعنى مجموعة من المنتجات أو الأدوات المصرفية الإسلامية

والتأمين وسوق الأوراق المالية، والهيئات المؤسسية، والعمليات أو الممارسات التي تحترم الشريعة الإسلامية والفقه، والتي يشار إليها عادة باسم الشريعة الإسلامية".

لذلك فإن المالية الإسلامية تستمد مصادرها ومبادئها وأسسها من الشريعة الإسلامية.

تشير المالية الإسلامية أيضًا إلى «شكل جديد من الوساطة المالية يستند تصوره إلى مزيج دقيق من الأخلاق والاقتصاد والشريعة الإسلامية»¹.

على الرغم من وجود المالية الإسلامية منذ قرون، إلا أن تطوره يعود إلى بضعة عقود وبالضبط من السبعينات. تشير المالية الإسلامية أيضا إلى "مجموعة من المعاملات المصرفية والتأمين وسوق الأوراق المالية أو المعاملات المالية الإسلامية التي تتراوح بين الادخار والاستثمار مروراً بالحسابات والقروض الاستثمارات والصكوك..... الاحترام"² وهذا يعني أن المالية الإسلامية تطبق قواعد محددة على جميع قطاعات المالية، وهي: الادخار، والاستثمار، ومنح القروض، وعقود التأمين، وما إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يدمج المالية الإسلامية المكونات الأخلاقية وغير المالية في تقارب مع المفاهيم والممارسات المتعلقة بالاستثمارات المسؤولة اجتماعيا أو المسؤولية الاجتماعية للشركات.

بطريقة ما، يشير المالية الإسلامية إلى نظام اقتصادي (أو نظام مصرفي ومالي) مصمم وفقا للأغراض (أو مقاصد الشريعة) والتي يمكن أن تكون:

- إثراء الفرد.

- إعادة التوزيع العادل للثروة.

- الصديق في العلاقات التجارية والمالية.

- الشفافية في المفاوضات وفي تنفيذ العقود.

وهذا يعني مراعاة أو مراعاة الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بهدف تعزيز التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة.

¹ عبد المولى شعار. جماعي، المالية بشكل مختلف، من الوساطة المالية إلى الوساطة الاقتصادية. سنة 2015 صفحة 298.

² محمد بيطار وفيليب مادي. خصائص المصارف الإسلامية ولوائح بازل 3 مجلة كايرن للإعلام سنة 2013 صفحة 298.

3. خصائص المالية الإسلامية مقارنة بالمالية التقليدية: لفهم مخاطر المالية الإسلامية،

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصياته مقارنة بالمالية التقليدية، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- على عكس المالية التقليدية، التي تقوم على نظام مصرفي قائم على القوانين والأنظمة والتعليمات والاتفاقيات الدولية، فإن المالية الإسلامية تقوم على نظام مصرفي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والفقه، ويشار إليها عادة باسم الشريعة الإسلامية.
- على عكس المالية التقليدية التي تعتبر الربح هو الهدف الوحيد، تهدف المالية الإسلامية إلى احترام مبادئ الشريعة الإسلامية مع الحفاظ على أهداف الربحية.
- على عكس المالية التقليدية التي لا تميز بين المكاسب المشروعة وغير المشروعة والفردية والجماعية، والاحتكار والمنافسة، فإن المالية الإسلامية معفية من العيوب المتعلقة بالأنشطة أو المكاسب غير المشروعة أو حالات الاحتكار.
- على عكس المالية التقليدية، الذي يميل إلى تفضيل تصور الفائدة والمضاربة والتوريق...تميل المالية الإسلامية إلى تفضيل عمليات التجارة والاستثمار المنتجة أو الحقيقية، إما عن طريق القروض بدون فوائد أو عن طريق القروض التشاركية.
- على عكس المالية التقليدية التي تعتبر الربح الهدف الوحيد، فارغا أو عاريا أو محروما من أي اعتبارات أخلاقية أو إنسانية، فإن المالية الإسلامية تقوم على مبادئ القانون والفقه الإسلامي التي تفرض العدالة الاجتماعية والإنصاف والشفافية التي تعتبر من عوامل التنمية المستدامة.
- على عكس المالية التقليدية، التي تشجع على زيادة التمويل. متحرر، رأسمالي جديد والتي تركز على الأرباح الناتجة عن الاستثمارات المالية أو مبيعات الأسهم أو أنشطة المضاربة، فإن المالية الإسلامية تعتمد بشكل أكبر على المالية الأخلاقية، والذي تسمى أيضا الاستثمار المسؤول اجتماعيا، من خلال دمج المفاهيم الأخلاقية والمعايير غير المالية في قرارات الاستثمار وإدارة المحافظ.
- على عكس المالية التقليدية، التي تهدف إلى تشجيع استثمارات المحافظ الاستثمارية، التي تولد أرباحا قصيرة الأجل، تهدف المالية الإسلامية إلى تشجيع الاستثمارات المنتجة أو الحقيقية التي لها مصلحة أو تأثير إيجابي على المجتمع بأكمله.
- على عكس المالية التقليدية الذي تأخذ في الاعتبار تحصيل الفوائد والمضاربة والتوريق والمعاملات خارج الميزانية العمومية، كمبادئ أو مصادر أساسية تؤدي إلى المزيد من الفرص

أو الربحية، تعتبر المالية الإسلامية تصور الفائدة، والمضاربة، ممارسات أو عمليات غير مشروعة أو محظورة.

- على عكس المالية التقليدية التي تهدف إلى تعزيز عملية تراكم رأس المال التي تفضل تحويل المدخرات إلى وسيلة إنتاج أو أصول مالية مضاربة، فإن المالية الإسلامية تقوم على عملية تراكم رأس المال التي تفضل تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة أو حقيقية أو ما يسمى بالاستثمارات الأخلاقية.

- على عكس المالية التقليدية، الذي تعتبر العمل (ولكن ليس الائتمان) الأداة المالية السائدة، تهدف المالية الإسلامية إلى جعل جميع المنتجات المالية أو مصادر أدوات التمويل أو خطوط الائتمان مدعومة بأصول حقيقية بنسبة 100٪ من خلال مفاهيم تقاسم الأرباح والخسائر.

- على عكس المالية التقليدية، التي تقترح الربط أو الجمع بين الوكلاء المحتاجين إلى التمويل والذين، على العكس من ذلك، يقدمون أو يولدون قدرات تمويلية (وكلاء لديهم القدرة على التمويل) بهدف التخصيص الفعال أو الكفاءة الموارد المالية، فإن المالية الإسلامية وهي تعترف من جانبها بتعريف مختلف تماماً للفعالية أو الكفاءة، بما في ذلك على وجه الخصوص المعايير أو الأبعاد الإنسانية والأخلاقية والمنصفة، متأصلة في الأخلاق الإسلامية أو علم الأخلاقيات الإسلامية.

علاوة على ذلك، لن يتم اعتبار المالية الإسلامية كنظام مستقل. إن تقديمه كجزء لا يتجزأ من تخصص أكبر -الاقتصاد- يبدو في الواقع أكثر دقة. يبدو أن معالجة بعض عناصر التفاهم حول بعض المبادئ الاقتصادية التأسيسية للمالية الإسلامية تبدو في الواقع أمر لا مفر منه.

مثل الاقتصاد الليبرالي، الذي هو في الأساس الإيجابي بشكل أساسي وبالتالي محايداً تماماً تجاه أي موقف أخلاقي ومعنوي ويقصد بالاقتصاد الإسلامي، القائم على نظام من المعايير والقيم، أن يكون طبيعياً.

بشكل عام، تؤكد المالية الإسلامية على المبادئ الرئيسية للاقتصاد الإسلامي، وهي:

- مبدأ الحرية الاقتصادية في إطار محدود.

- مبدأ الملكية المزدوجة.

- مبدأ العدالة الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، لفهم تحديات المالية الإسلامية بشكل أفضل، من المهم أيضاً أن تكون على دراية بمفهوم وخصوصيات الاقتصاد الإسلامي. يحدد هذان النظامان الأخيران نظاماً كاملاً يصف لكل فرد وسائل محددة للسلوك الاجتماعي والاقتصادي بعبارة أخرى يجب إدراج المالية في نظام اقتصادي

إسلامي، في نموذج جديد (مثال أو نموذج). تهدف النظرية الاقتصادية الإسلامية إلى إنشاء نظام اقتصادي واجتماعي بديل للنماذج القائمة الأخرى.

يمكن تلخيص النظرية الاقتصادية الإسلامية بثماني (8) خصائص رئيسية وهي:

- ✓ الثروة والملكية في الإسلام.
- ✓ العمل والإنتاج في الإسلام.
- ✓ توزيع الثروة.
- ✓ دور المال.
- ✓ أخلاقيات العمل.
- ✓ أخلاقيات الأعمال.
- ✓ عدم التفكك أو الانفصال بين علم الاقتصاد والأخلاق.
- ✓ الأدوات والعقود الرئيسية للمالية الإسلامية.

2.4. الخدمات المصرفية، بالمعنى التشاركي أو الإسلامي: توضح الصيرفة الإسلامية أين

يمكن تغطية منطق أو تصور قائم أو قائم على الاقتصاد الإسلامي بشكل عام وعلى المالية الإسلامية بشكل خاص.

وعلى هذا النحو، ويتميزه عن التمويل التقليدي الذي يعرف البنك بأنه مؤسسة محددة، متخصصة في تجارة النقود (التجارة في النقود)، تعرف المالية الإسلامية البنك أيضا على أنه مشروع محدد، لا متخصص في تجارة النقود ولكن في تجارة السلع الحقيقية لصالح الاقتصاد الحقيقي (التجارة في السلع الحقيقية لصالح الاقتصاد الحقيقي).

وبالتالي، وفقا للمبادئ الأساسية للمالية الإسلامية، تعتبر الصيرفة الإسلامية أيضا مؤسسة مالية أو وسيطا. ويجب أن يركز نشاط هذه الأخيرة أساسا على التجارة في السلع الحقيقية لصالح الاقتصاد الحقيقي. للقيام بذلك، يجب أن يكون هذا الفاعل بين المجال المالي والمجال الحقيقي حتى يتمكن من تحقيق أو التكيف بين المدخرات (عرض رأس المال) والاستثمار (طلب التمويل) بطريقة متوازنة ومنصفة (عادلة ومناسبة) ومسؤولة اجتماعيا.

هذا العمل المحدد المنسوب إلى البنك الإسلامي يتطلب منه منح التمويل المدعوم بأصول حقيقية بنسبة 100% (سلع وخدمات حقيقية) من خلال خطوط ائتمان تشاركية تستند إلى مفهوم تقاسم المخاطر

5. فرص ومعوقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر :

يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من المعوقات والفرص التي تتلخص فيما يلي:

- المعوقات:

- المشكلة المتعلقة بإعادة تمويل المصارف الإسلامية
- المشكلة المتعلقة بعدم كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائرية.
- المشكلة المتعلقة بالضرائب أو الازدواج الضريبي.
- المشكلة المتعلقة بطبيعة العقود القانونية.
- المشكلة المتعلقة بحصر الإطار القانوني المصرفي الخاص بالعمليات المصرفية الإسلامية.
- المشكلة المتعلقة بعدم تعميم الخدمات المالية الإسلامية.
- تأثير القوانين التجارية ونظام التأمينات على تطور وانتشار المعاملات المصرفية الإسلامية.

- مع إضافة:

- نقص في كفاءة الموارد البشرية حيث تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر مشكلة نقص في العنصر البشري المؤهل والمتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي لان معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم عن طريق الترقيات الداخلية من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي والذين تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية مما يصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي رغم التكوين المخصص لهم في هذا الإطار إلا أنه غير كافي.
- علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة للبنك ويشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف من التبعية وعدم الاستقلال التام.
- التبعية وعدم الاستقلال التام ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.
- **اختلاط الأموال:** من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه.

6. مفهوم النوافذ الإسلامية، دوافع، متطلبات وشروط انشاءها في البنوك التقليدية:

1.6. مفهوم النوافذ الإسلامية ودوافع إنشاءها:

تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، حيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تختلف دوافع إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، إلا أنه بشكل عام يمكن حصرها فيما يلي:

- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواد على حصة كبيرة من سوق رأس الأموال.

- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبرى من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتخرج من التعامل مع البنوك الربوية.

- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من التوجه إلى البنوك الإسلامية.

2.6. متطلبات وشروط انشاء النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية: يقتضي فتح النوافذ

الإسلامية في البنوك التقليدية توافر مجموعة المتطلبات الضرورية، والتي تتمثل فيما يلي:

- **الجانب القانوني:** تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة

إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية عي عقد التأسيس.

الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها: وهذا من خلال تقديم المعلومات التالية:

- بطاقة وصفية للمنتج، رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل المصرف أو المؤسسة المالية، تبيين

الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة

المالية، تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، الآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.

- **الجانب الشرعي:** تتمثل فيما يلي:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية: الرقابة

الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة، لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق.

- **تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية:** وتشمل أيضاً ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.
- **إلغاء المعاملات المخالفة للشرعية الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.**
- **الفصل بني الموارد المالية المشروعة، وغير المشروعة.**
- **مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية:** يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانوناً
- **تخصيص رأسمال مستقل ومعروف المصدر:** نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي لأنشطة هذه النوافذ عن باقي أنشطة البنك، بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية، وكذا مداخيله ونفقاته ذات الصلة، بغية إبعاد أية شبهة لاختلاط رأسمال النافذة الإسلامية برأسمال البنك التقليدي الذي تفتح فيه.
- **الجانب الإداري:** يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية، وللشروع في ذلك يجب توفر المتطلبات الإدارية التالية:
 - تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً.
 - تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحول.
 - لتهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
 - تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايري هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- **نبذة عن إنشاء الجزائر للمصارف الإسلامية:** قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 10/90 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر، أين اعتبرت الجزائر من الدول السبّاقة الاعتماد هكذا نوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار.
- كما شهدت الجزائر على غرار بعض الدول العربية تجارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي بداية ببنك البركة الإسلامي الذي تأسس سنة 1990 بعد أشهر قليلة من إقرار قانون النقد والقرض الذي سمح للقطاع الخاص بولوج مجال البنوك التجارية في الجزائر، مروراً ببنك السلام والذي تم اعتماده في سبتمبر 2008 كبنك تجاري شامل ينشط وفق القوانين الجزائرية موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته

وبدا نشاطه بتاريخ 20/10/2008 ليكون بذلك دعامة جديدة للمالية الإسلامية في الجزائر بتقديمه كذلك مجموعة من الخدمات والمنتجات وفق الضوابط الشرعية.

لم يرق بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات، إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر **AGB** التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017، هي بنك القرض الشعبي الوطني، بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية .

تضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادر في 09/12/2018 النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 في مادته 2 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات التشاركية الآتية: وهي المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع والسلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

إن تبني نصوص تنظيم الصيرفة الإسلامية عرف تأخرا كبيرا في الجزائر، وكانت البداية سنة 2018 ممثلة في النظام 18-02 الملغى المتعلق بالصيرفة التشاركية، وشابه الكثير من القصور والاضطرابات، لعل من أهمها: عدم اشتراط شهادة مطابقة المنتجات أحكام الشريعة الإسلامية في ملف الترخيص، غياب النص على هيئات الرقابة الشرعية، مع غموض حول الهيئة الوطنية المخولة لها منح شهادة مطابقة المنتجات أحكام الشريعة الإسلامية، وغياب التعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية.

كما شهدت سنة 2020 ميلاد نصوص مهمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويتعلق الأمر بالنظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 هجرية الموافق ل 15 مارس سنة 2020 لا سيما المادة 14 منه، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك المؤسسات المالية، والذي الغي بدوره النظام 18-02 الذي سبق له أن نظم ذات المسألة، ولكن لم يطبق على أرض الواقع.

ما يلاحظ على النظام 02-20 تبنيه لمصطلح "الصيرفة الإسلامية" بدل مصطلح "الصيرفة التشاركية" الذي كان سائدا في ظل النظام 02-18.

وكذا التعلية 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة لإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ولا سيما في مادتها الثانية.

كما حددت المادة 04 من النظام 02-20 السابق ذكره أعلاه؛ ثمانى عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة السلم، الاستصناع، حسابات الودائع و الودائع في حسابات الاستثمار.

وهذه العمليات تعد من العمليات الرئيسية للبنوك وتخضع للمواد من 66 إلى 66 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

تنظيم شبك الصيرفة الإسلامية: تنظيم شبك الصيرفة الإسلامية او النوافذ المالية الإسلامية يجب ان يمثل للشروط والقواعد المفروضة بموجب لائحة بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخة 15 مارس 2020 التي تحدد العمليات المصرفية بموجب التمويل الإسلامي

✓ "المادة 18 ضمان استقلالية "نوافذ المالية الإسلامية " من قبل منظمة وموظفين مكرسين حصرا، بما في ذلك على مستوى شبكة المصرف أو المؤسسة المالية ".

✓ "المادة 17: يجب أن تكون " نوافذ المالية الإسلامية " مستقلة ماليا عن الهياكل الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية".

✓ يجب فصل محاسبة " نوافذ المالية الإسلامية " تماما عن محاسبة الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

✓ ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية، المكرسة حصرا لنشاط " نوافذ المالية الإسلامية ".

✓ يجب أن تكون حسابات العملاء الخاصة ب " نوافذ المالية الإسلامية " مستقلة عن بقية حسابات العملاء. »

8. طبيعة العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي: نصت معظم دساتير الدولة العربية

والإسلامية على أن دين الدولة الإسلام وبالتالي فان تشريعاتها وقوانينها يجب أن تكون مستمدة أو مستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية وحيث أن المصارف الإسلامية تسعى للعمل وفق أحكام الشريعة

الإسلامية وتطبيق المبادئ الاقتصادية والمالية بما تتفق مع أحكام هذه الشريعة فإنه من المنطوق أن تقوم الدولة برعاية ودعم وتيسير شؤون المصارف الإسلامية لأن هذا النوع من التعامل يجب أن يكون الأصل لا الاستثناء.

والبنك المركزي باعتباره المؤسسة المسؤولة عن تطبيق السياسة النقدية وممارسة الرقابة على البنوك يجب أن تكون قواعده وتعليماته متقنة ومنسجمة مع دستور الدولة، فإنه من المفروض أن يكون البنك المركزي رافعا ومحركا للعمل المصرفي الإسلامي وليس عائقا أمامه وأن توفر جميع السبل لإنجاحه وتذلل جميع العراقيل والصعوبات التي تقف أمامه كمشكلة الملجأ الأخير، وما نراه ونلمسه الآن هو وجود التقصير الواضح من طرف البنك المركزي في دفع مسيرة عمل المصرفي الإسلامي، حيث لا يوجد لحد الآن ما ينظم عمل تلك المصارف وفق خصوصياتها التي تتميز بها من عمل المصارف التقليدية.

1. نبذة تاريخية عن نشأة عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:

تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل في عام 1973 كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية، وقد بدأ البنك عمله متخصصاً في مجال التمويل الإسكاني برأسمال قدره نصف مليون دينار، وبعد مرور 24 عاماً على تأسيسه بدأت مرحلة عمل جديدة في مسيرة البنك عندما تحول إلى بنك تجاري شامل عام 1997. يعد بنك الإسكان والتمويل من بنوك الوطن الرائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية المختلفة. ويقع المقر الأساسي للبنك في الأردن، كما تتوزع فروعها على العديد من الدول العربية مثل الجزائر والبحرين فلسطين والبحرين وسوريا، كذلك فإن لهذا البنك أثره الإيجابي الفعال والواضح في المجتمع. تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر في تشرين الأول من العام 2003 برأس مال بلغ 10 مليار دينار جزائري هو شركة مساهمة بين بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني (85) % وبين الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة الجزائر (15%).

بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض، تم إنشاء النوافذ الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مارس 2015 بناء على قرار اتخذته مجلس إدارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء. يقدم بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية في السوق الجزائري لعملائه في قطاعي الأفراد والمؤسسات والشركات، تلبي احتياجاتهم وتتجاوز توقعاتهم، وتتواكب مع المستجدات في الأسواق المالية والمصرفية، كذلك يستثمر بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر ويستفيد من الفرص الاقتصادية مع المؤسسات ذات السمعة المرموقة. وذلك انسجاماً مع

استراتيجية التوسع وتنويع الاستثمارات على المستوى العالمي والتي ينتهجها البنك، الأمر الذي يعزز مركزه في السوق المصرفي الجزائري.

2. المنتجات المصرفية والائتمانية الإسلامية للبنك الإسكان للتجارة والتمويل. الجزائر:

يقدم بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر مجموعة من المنتجات المصرفية والائتمانية والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

1.2. المنتجات المصرفية:

بناء على نظام بنك الجزائر 02-20 الصادر بتاريخ 15-03-2020 المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. بالنظر إلى تعليمة بنك الجزائر 03-20 الصادرة بتاريخ 02-04-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. تتكون من مجموعة من المنتجات المصرفية المتنوعة وتتمثل في:

- **المنتجات المصرفية:** الحساب الجاري الإسلامي - حساب الادخار الإسلامي - شهادة الاستثمار - حساب الاستثمار غير المخصص.

2.2. المنتجات الائتمانية:

✓ بناء على نظام بنك الجزائر 02-20 الصادر بتاريخ 15-03-2020 المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. بالنظر إلى تعليمة بنك الجزائر 03-20 الصادرة بتاريخ 02-04-2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

المنتجات الائتمانية: المرابحة - بيع السلم - الإيجار - الاستصناع - المشاركة - المضاربة.

3. الإجراءات المتخذة لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة

الإسلامية: في إطار الامتثال لمتطلبات نظام بنك الجزائر 02-20 لاسيما المواد 16 و 17 و 18 وكذا مقررات المجلس الإسلامي الأعلى لاسيما المقرر 01-20 و 02-20 والمراسلة رقم 0603 المؤرخة بتاريخ 22-07-2020 ولأجل ضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك فإن الإدارة العليا للبنك باشرت بالإجراءات التالية:

- الجانب الإداري:

- ✓ تشكيل هيئة للرقابة الشرعية للبنك بموجب قرار صادر من الجمعية العامة للبنك
- ✓ بتاريخ 24-08-2020.
- ✓ تعيين مدقق شرعي دائم للبنك.
- ✓ تخصيص مستشاري زبائن مخصصين لإدارة المنتجات الإسلامية على مستوى الفروع.
- ✓ تعزيز إدارة الخدمات الإسلامية بمحلي ائتمان ومكلف بإدارة التمويلات.
- ✓ تخصيص فضاءات خاصة على مستوى الفروع لزبائن الخدمات الإسلامية.

- الجانب المحاسبي:

- ✓ وجود مخطط محاسبي مستقل لجميع حسابات الودائع والتمويلات (حسابات الإيرادات، التكاليف، الاهتلاكات).
- ✓ تقييس جميع المنتجات الإسلامية في النظام امتثالا للمعايير المحاسبية الإسلامية.
- ✓ توفر التقارير والمؤشرات المالية الخاصة بالخدمات الإسلامية والتي يمكن استخراجها في أي وقت.
- ✓ امتلاك نظام خاص بتوزيع الأرباح على الودائع الإسلامية.
- ✓ إمكانية إعداد ميزانية خاصة بالخدمات الإسلامية في أي وقت.
- بالإضافة إلى ما سبق، تجدر الإشارة أن المنتجات الإسلامية تُدار عبر نظام معلومات جد فعال وممرن من ناحية تقييس المنتجات وكذا تنفيذ العمليات بالإضافة إلى الرقابة وإعداد التقارير حيث يحتل هذا النظام الصدارة العالمية من حيث عدد البنوك المتعاقدة وحجم الزبائن والمعاملات www.finacle.com
- 4. تقرير عن نشاط إدارة الخدمات الإسلامية ومرفقة بأهم المؤشرات المالية لبنك الإسكان الجزائر:** تقرير نشاط مديرية الخدمات الإسلامية لبنك الإسكان الجزائر الخاص بالفترة من 01/01/2021 إلى 31/12/2021 مرفوق بأهم المؤشرات المالية والتي تمت مقارنتها بنفس الفترة من سنة 2020:

5. جدول رقم 1: أهم المؤشرات المالية 2020-2021-بنك الإسكان الجزائر-دينار جزائري

النسبة	الفارق	2021	2020	البيان
+2,5%	368 452 962	14 964 603 911	14 596 150 949	إجمالي التمويلات الممنوحة
-6,3 %	- 413 929 102	6 158 294 863	6 572 223 965	القائم من التمويلات
- 2,0 %	- 10 076 568	506 022 973	516 099 541	رقم الأعمال المحصل
+15,9%	74 329 179	541 720 074	467 390 895	رقم الأعمال المحقق
64,5 %	40	102	62	عدد العملاء

المصدر: معلومات داخلية لبنك الإسكان الجزائر.

✓ بلغ مجموع التمويلات الممنوحة قيمة 14,9 مليار دينار سنة 2021 في حين بلغ 14,5 مليار دينار في نفس الفترة العام الماضي، أي بزيادة قدرها 368 مليون دينار وهو ما يعادل نسبة + 2,5 بالمائة.

وقد توزع القائم من التمويلات خلال 2021/12/31 كما يلي:

✓ تمويلات قصيرة الأجل: 4,76 مليار دج ما يمثل 77,3%

✓ تمويلات متوسطة الأجل: 1,40 مليار دج ما يمثل 22,7%

✓ سجل رقم الأعمال المحصل خلال هذا العام 506 مليون دينار جزائري، مسجلا بذلك انخفاضا يقدر بـ 10 مليون دينار أي ما نسبته - 2 % بالمائة.

✓ بلغ رقم الأعمال المحقق 541 مليون دينار خلال هذا العام في حين بلغ 467 مليون دينار العام الماضي، أي بزيادة قدرها 74 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة + 16 بالمائة.

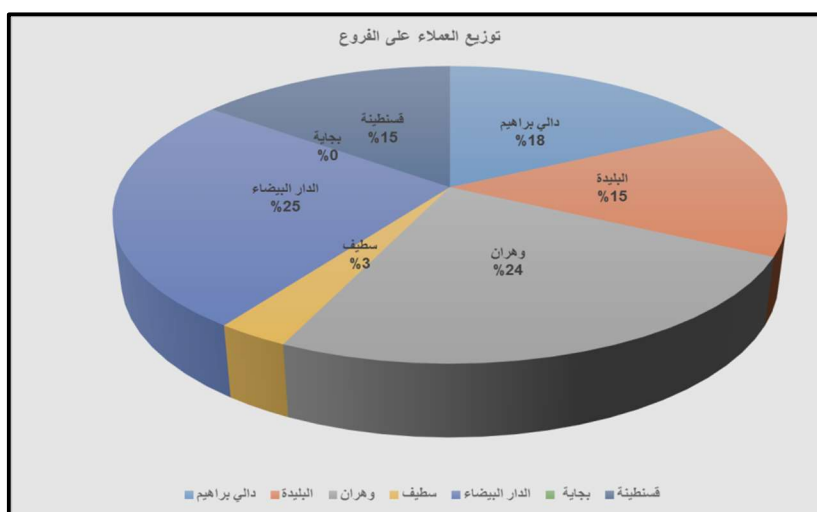
✓ تطور محفظة العملاء: سجلت المحفظة تطورا مهما في عدد الزبائن المستفيدين من الخدمات الإسلامية، حيث بلغ عددهم 102 عميلا خلال سنة 2021، موزعين على 6 فروع أي ما يعادل زيادة بـ 61 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية 2020.

جدول رقم 2: محفظة العملاء 2021-بنك الإسكان الجزائر -

القرع	دالي براهيم	البلدية	وهران	سطيف	الدار البيضاء	بجاية	قسنطينة	المجموع
المجموع	18	15	25	3	26	0	15	102

المصدر: معلومات داخلية لبنك الإسكان الجزائر.

المخطط البياني الممثل لها: شكل 4: تطور محفظة العملاء لسنة 2021-بنك الإسكان -



المصدر: معلومات داخلية لبنك الإسكان الجزائر.

ومن أهم الأنشطة الأخرى التي قامت بها إدارة الخدمات الإسلامية خلال العام 2021:

- إعداد تقارير شهرية على نشاط إدارة الخدمات الإسلامية ورفعها للإدارة العامة مشفوعا بأهم المؤشرات المالية المحققة.

- استخراج التقارير ومعالجتها وذلك بالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات.

- القيام بزيارات ميدانية لاستقطاب بعض العملاء ذوي الملاءات المالية العالية.

- إعداد تقارير شهرية على نشاط إدارة الخدمات الإسلامية ورفعها للإدارة العامة مشفوعا بأهم المؤشرات المالية المحققة.

- استخراج التقارير ومعالجتها وذلك بالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات.

- القيام بزيارات ميدانية لاستقطاب بعض العملاء ذوي الملاءات المالية العالية.

- القيام ببعض المهمات المتعلقة بالمراقبة عن بعد لملفات التمويل على مستوى الفرع والتأكد من احتوائها على المستندات والوثائق اللازمة.

- العمل على تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالمنتجات الإسلامية وذلك بالتنسيق مع إدارة التنظيم والإجراءات وإدارة نظم المعلومات.

- القيام بتدريب موظفي الفروع على تسويق المنتجات المتعلقة بمجال الصيرفة الإسلامية.

1. نبذة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري:

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مصرفية وطنية، تابعة إلى القطاع العمومي الجزائري، وقد تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية بموجب المرسوم 82-206 الصادر في 07 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (حيث نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16/03/1982) وتم تحديد قانونه الأساسي، على شكل مؤسسة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري، حيث تتلخص مهامه في تنمية، تطوير تعزيز القطاع الزراعي الصيد البحري بالإضافة إلى دعم نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية. يعتبر بنك البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 322 وكالة محلية للاستغلال و32 مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني.

3. الإجراءات المتخذة لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية:

التنظيم المعتمد من بنك BADR يستجيب للالتزام التنظيمي الذي يتطلب وجود هيكل داخل البنك أو المؤسسة المالية المرخصة «مكلفة حصرياً بخدمات ومنتجات المالية الإسلامية». ونتيجة لذلك، تحتفظ النوافذ المالية الإسلامية بعلاقات وثيقة مع الهياكل الداخلية ولجنة الرقابة الشرعية.

على مستوى مشاركة DGA:

إنشاء وحدة مالية إسلامية تتولى الإشراف على استلام ملفات التمويل وتوزيعها على مختلف أقسام الائتمان على حسب غرض مقدم الطلب ونشاطه، وفقا للسياسة العامة للبنك في هذا المجال.

على مستوى مديرية المالية الإسلامية:

الإدارة المركزية مكرسة حصريا للمالية الإسلامية والملحقة تسلسلا هرميا بالإدارة العامة وتتألف من:

المديرية الفرعية للمراقبة والتنسيق:

تتألف من موظفين مخصصين حصريا لتحليل ومراقبة التدفقات النقدية والمحاسبة المختلفة من أجل ضمان عدم اختلاط الأموال بين النافذة الإسلامية والبنك الكلاسيكي.

المديرية الفرعية للمتابعة والتنسيق: تقييم علاقات وثيقة مع إدارة الخزينة وإدارة المحاسبة.

المديرية الفرعية للتنمية التجارية: مسؤولة عن تنشيط المبيعات وتطوير منتجات وأدوات جديدة تتعلق بالمالية الإسلامية.

على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال:

✓ المجمع الجهوي للاستغلال هو مكلف في إطار مهماته بالمساعدة، المتابعة والمراقبة، يسهر على حسن سير العمليات والامتثال لخطة تنظيمية محكمة.

✓ كما سيتعين عليه إبلاغ إدارة المالية الإسلامية بأي ثغرة أو خلل يؤثر على نشاط النافذة.

✓ وفيما يتعلق بالتمويل، يجب على إدارة الائتمان على مستوى المديرية الفرعية لعمليات المجمع الجهوي للاستغلال التحقق من الامتثال التنظيمي والشرعي لملفات التمويل الإسلامي قبل إرسالها إلى الهياكل الائتمانية.

✓ كما يتم تعيين مندوب للعمليات التجارية من بين المدراء التنفيذيين للمديرية الفرعية للعمليات على مستوى مجموعات الجهوية للاستغلال يكون مسؤولاً عن إتمام إجراءات الشراء نيابة عن البنك، في سياق عمليات المراقبة والإجارة.... إلخ.

على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال:

مكلف بالعملاء أو الزبائن مخصص حصريا لعمليات المالية الإسلامية يساعده المشرف ورئيس القسم والمدير على مستوى الوكالة.

4. استقلالية المحاسبية لشبابيك الصيرفة الإسلامية:

- **المحاسبة:** للاستقلالية المحاسبية بين شبابيك الصيرفة الإسلامية والنشاطات الأخرى للبنك، يتم تحقيقه عن طريق الفصل المحاسبي الكامل لعمليات التوفير الجديدة الاستثمار أو التمويل (بما في ذلك حسابات الإيرادات والمصروفات) وبالتالي يتم تخصيص فئات منفصلة من الحسابات الداخلية وحسابات العملاء للمنتجات الإسلامية، مدعومة بحسابات الكبيرة الخاصة المتصلة بالعمليات المالية الإسلامية.
- **نظام المعلومات:** يقوم البنك بتنفيذ وحدة محددة مخصصة للتمويل الإسلامي تتكامل مع حل فليكسكيوب.

تطبيقا لمتطلبات بنك الجزائر، الموظفين المكرسين لتجهيز المنتجات الجديدة يتم تزويد هم بتصاريح وصول حصرية على الوحدة. ومن ثم فإنها ستكون بالشفافية وتطوير التقارير التنظيمية.

5. تقرير عن نشاط إدارة الخدمات الإسلامية ومرفقة بأهم المؤشرات المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1.6. نشاط المنتجات المصرفية:

جدول رقم 03:المنتجات المصرفية حتى 2022/03/31بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الحسابات المفتوحة الصيرفة الإسلامية						
المبلغ ب : دج	معدل	الأهداف 2022	تراكم الحسابات المفتوحة حتى 2022/03/31	تراكم الحسابات المفتوحة في الفصل الأول 2022	2021	الوكالة المحلية لاستغلال 763 سيدي بلعباس
215.301	%20	55	18	11	7	حساب الشيكات الإسلامية 205
33.627	%23	34	14	8	6	حساب الجاري الإسلامي 305
52.838.000	%23	102	65	23	42	حساب دفتر التوفير الإسلامي 252
1.636.590	%8	12	6	1	5	دفتر حساب التوفير الإسلامي استثماري الفلاح 253
218.500	%43	14	19	6	13	حساب دفتر التوفير الإسلامي الأشغال 257
56.336.016	35%	46	43	16	27	حساب دفتر التوفير الإسلامي الاستثماري 240
111.278.035	%25	263	165	65	100	تراكم الحسابات

المصدر: معلومات داخلية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تحليل الأرقام:

القراءة الأولية لجدول بيع المنتجات المصرفية (فتح حسابات الشيكات ودفاتر التوفير الإسلامية) يوضح لنا فتح 170 ما بين حساب ودفتر إسلامي من مجموع 264 كهدف رئيسي مسطر من البنك أي ما يمثل نسبة 25% المعادل للمبلغ الإجمالي المدفوع في الحسابات 111.278.035 دج. وأعلى نسبة تتمثل في بيع (فتح) 257 حساب دفتر التوفير الإسلامي الأشبال أيما يمثل نسبة 43% من الأهداف المسطرة.

وبالتالي تعد 25% نسبة قليلة من استقطاب السيولة الموجودة في السوق الموازية وتعبئة المدخرات المالية من خلال حث الناس على الادخار التعامل مع هذه النواخذ الإسلامية، وبالتالي الوصول إلى الهدف الرئيسي وهو تمويل المنتجات الائتمانية عن طريق توفير السيولة من بيع المنتجات المصرفية الإسلامية، وبالتالي عدم خلط بين الموارد المالية الإسلامية والتقليدية.

2.6. نشاط المنتجات الائتمانية:

حتى 2022/04/30 لم يتم أي تمويل إسلامي للمنتجات الائتمانية بالوكالة الرئيسية لسيد بلعباس المعنية بالصيرفة الإسلامية 763، فالأولية كانت لجلب الموارد المالية عن طريق بيع المنتجات المصرفية وذلك بفتح مختلف الحسابات الإسلامية من أجل إيداع الأموال وجلب عدد كبير من العملاء المحتملين. الإجابة عن هذه الأسئلة كانت أيضا موضوعية ولها علاقة مباشرة التي تم التطرق إليها في الجانب النظري ونلخصها فيما يلي:

أن أولية أهداف البنك هي جلب الموارد الإسلامية أولا من أجل تقديم التمويلات وبيع المنتجات الائتمانية. ومن جانب العملاء، فبعد مرور سنة على تطبيق المعاملات الإسلامية (أفريل 2021) على مستوى البنك، فكان الطلب أكثر على المنتجات المصرفية الإسلامية (فتح حسابات الشيكات ودفاتر التوفير الإسلامية) من أجل جلب الموارد المالية، وبالتالي استطاعت تعويض الخدمات المالية التقليدية عكس المنتجات الائتمانية التي لا يوجد من خلالها أي تمويل بنكي.

السؤال الخاص بعلاقة البنك مع الهيئات الخارجية كبنك الجزائر والمجلس الإسلامي الأعلى، فكانت الإجابة على أن بنك الجزائر من خلال قوانينه ودوره يعتبر المنظم العام للبنوك والمؤسسات المالية. ما الهيئات الإسلامية فيعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية صاحب المصلحة وعضو في هيئة الفتوى.

وبخصوص السؤال الكمين هل النوافذ الإسلامية حقيقة أم تحايل على المجتمع، فكانت الإجابة بنظرة إيجابية وما تحمله النوافذ الإسلامية من نقاط إيجابية خاصة مع الأرقام المحصل عليها عن طريق بيع المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال فتح حسابات الشيكات ودفاتر التوفير الإسلامية. وبخصوص التكوين، فمكلف بالمعاملات الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية تلقى تكوين قاعدي من قبل في هذا الإطار وذلك للاستجابة لطلبات ورغبات الزبائن

خاتمة:

سمحت لنا المعاينة الميدانية والدراسة التطبيقية لحالتين مختلفتين من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالخروج بالنتائج والملاحظات التالية:

الحالة الأولى: بنك تقليدي أجنبي خاص. بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر.

بناء على قرار اتخذته مجلس إدارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء الكبار المحتملين للبنك الراغبين في التعامل والحصول على المنتجات الائتمانية بصيغة المراجعة بدلا من القرض كشرط لاستمرار علاقتهما مع البنك، درس البنك إمكانية تنفيذ رغبة عملائه وتم تنفيذ عملية المراجعة، تم هذا بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض مستغلا القانون 90-10 الذي سمح للقطاع الخاص والأجنبي بالولوج مجال البنوك التجارية وإنشاء النوافذ الإسلامية، حيث قام بنك الإسكان للتجارة والتمويل بالتعاملات المالية الإسلامية في مارس 2015 أي قبل صدور أول نظام 18-02 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، عد ذلك قام ليقوم بعد ذلك المصرف بالتوسع في تقديم الخدمات والمنتجات الإسلامية بعد أن ازداد الطلب عليها.

تقرير نشاط البنك الوطني لسنة 2020 و 2021، يوضح لنا الحجم المهم لمجموع التمويلات الإسلامية (المراجعة والسلم) الممنوحة سنة 2021 مقارنة في نفس الفترة العام الماضي 2020، مما أدى أيضا إلى ارتفاع رقم الأعمال المحقق لسنة 2021. هذا ما يؤكد الملاحظة الأولى أي قيمة العملاء الكبار المحتملين للبنك وطلبهم للمنتجات الإسلامية منذ سنة 2015.

كما شهدت محفظة العملاء استقرارا في عدد الزبائن المستفيدين من الخدمات الإسلامية، حيث بلغ عددهم 100 عميلا خلال الفترة 2021، موزعين على 6 فروع وكانت حصة الأسد لوكالة وهران بنسبة 25% من مجموع الخدمات المصرفية (فتح حسابات ودفاتر الاستثمار الإسلامية).

من النقاط السلبية المستخرجة عند مرورنا الميداني على مستوى وكالة وهران هو عدم الفصل الإداري (واجهة المكتب) لأنشطة النوافذ الإسلامية عن باقي أنشطة البنك التقليدية، مع إمكانية وضع جناح خاص بالنافذة الإسلامية مع نشر وتسويق مختلف الخدمات المصرفية والمنتجات الائتمانية وحتى شهادات المطابقة الشرعية عن طريق اللافتات الإعلانية ومطويات مخصصة لذلك، لتعزيز ثقة الزبائن في شرعية العمليات المالية الإسلامية، كما هو الحال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

عدم وضع إطارات بشرية متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي وفق تنظيم إداري محكم، بما يتوافق مع طبيعة عمل هذه النوافذ، فالمكلف بالأعمال المؤسسات يقوم بتسيير محفظة العملاء المتعاملين بالصيغة التقليدية والإسلامية معا.

نقص في إقامة الدورات التكوينية باستمرار المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية وخاصة التكوين الشرعي والفقه للعاملين بالنوافذ الإسلامية.

المقابلة الشفوية مع مكلف بالأعمال المؤسسات، سمحت لنا بالوصول إلى الإجابة الميدانية الحقيقية عن بعض التساؤلات النظرية بخصوص موضوع النوافذ الإسلامية مع إجراء تقارب بين الجانب النظري الذي تم التطرق وكذا الجانب التطبيقي.

الحالة الثانية: بنك تقليدي عمومي جزائري. بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

رغم صدور قانون 20-02 المؤرخ 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدا نشاطه رسميا في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية في شهر أبريل 2021، هذا ما يفسر الحصيلة المتواضعة لأداء نشاطات الخدمات الإسلامية.

تقرير نشاط البنك لسنة 2021 و2022، يوضح لنا الحصيلة المتواضعة لأداء نشاطه للخدمات الإسلامية. تعد 25% نسبة قليلة من بيع المنتجات المصرفية (فتح حسابات ودفاتر استثمار) بالمقارنة مع أهداف البنك، ذلك من أجل استقطاب السيولة الموجودة في السوق الموازية وتعبئة المدخرات لمالية، كما أن سياسته المنتهجة تتمثل في جلب الموارد الإسلامية أولا من أجل تحقيق التمويلات المالية عن طريق بيع المنتجات الائتمانية.

من النقاط الإيجابية المستخرجة عند مرورنا الميداني على مستوى وكالة سيدي بلعباس هو فصل واجهة المكتب لأنشطة النوافذ الإسلامية عن باقي أنشطة البنك التقليدية، مع وضع جناح خاص لنشر وتسويق مختلف الخدمات المصرفية والمنتجات الائتمانية وحتى شهادات المطابقة الشرعية عن طريق اللافتات الإعلانية ومطويات مخصصة لذلك من أجل جلب انتباه الزبائن وتعزيز ثقتهم في شرعية العمليات المالية الإسلامية عكس بنك الإسكان للتجارة والتمويل وكالة وهران.

تخصيص إطار بشري واحد متخصص في العمل المصرفي الإسلامي وفق تنظيم إداري محكم، بما يتوافق مع طبيعة عمل هذه النوافذ حيث يقوم بتسيير محفظة العملاء المتعاملين بالصيغة الإسلامية فقط مع احتمال تنصيب إطار آخر في حالة ازدياد نشاط المعاملات المصرفية الإسلامية.

استفادت الإطار البشري المتخصص في مجال الصيرفة الإسلامية من الدورات التكوينية المبرمجة في هذا المجال من طرف لبنك.

المقابلة الشفوية مع رئيس مصلحة التنشيط التجاري لوكالة سيدي بلعباس سمحت لنا بالوصول إلى الإجابة الميدانية الحقيقية عن بعض التساؤلات النظرية بخصوص موضوع النوافذ الإسلامية مع إجراء تقارب بين الجانب النظري الذي تم التطرق إليه وكذا الجانب التطبيقي.

الصيرفة الإسلامية جزء هام من نظام اقتصادي، ومزاياها أبعد من أن تحصى، ذلك أنه كثر الحديث أنها سبيل لجلب المدخرات من الأموال الموجودة في السوق الموازية، بشك يوحي لدى العامة أن الصيرفة الإسلامية ما وجدت إلا لهذا، وهذا غير صحيح، فربما هذا هو الهدف المتوخى والمعلن للسلطات العمومية، ولكنه بدون أدنى شك ليس بالهدف الوحيد.

تعتبر النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر مشروع طموح ومكسب جدير بالتقدير، واستجابة جزئية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة خاصة بعد صدور النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، وفي انتظار تحقيق هذا الهدف فإن نجاح النوافذ الإسلامية يتوقف على الاستجابة لجملة من الإجراءات التي نراها كفيلة لتشجيع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي والتي سوف نتطرق إليها لاحقا من خلال مجموعة من التوصيات.

ان عمل النوافذ والبنوك الإسلامية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية فهذا هو الأصل وليس الاستثناء في دولة مثل الجزائر ينص دستورها على أن دين الدولة هو الإسلام، أي أنه من الواجب أن تكون تشريعاتها وقوانينها مستمدة من الشريعة الإسلامية.

كما إن تعارض العمل المصرفي الإسلامي مع القوانين المصرفية التقليدية يفترض أن يؤثر سلبا في تلك القوانين، بالنظر إلى أننا مكلفون شرعا بالتزام هذا الدين في جميع أحكامه. وبالتالي فإنه يجب على البنك المركزي أن يكون داعما للمصارف الإسلامية ودافعا للبنوك التقليدية من أجل التحول للعمل المصرفي الإسلامي مع أهمية وجود إطار قانوني، تشريعي والإداري قوي ينظم ذلك، مما يساعد في زيادة انتشار البنوك الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تشترك فيها العديد من البنوك التقليدية.